جامعة حمّة لخضر الوادي
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
شعبة التاريخ
السنة ثالثة تاريخ
مقياس الثورة الجزائرية 1954-1962
الدكتور: عثمان زقب

الدرس الثاني: ميلاد جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني واندلاع الثورة(قراءة في بيان أول نوفمبر 1954)

تمهيد

1-التحضيرات لتفجير ثورة التحرير وميلاد جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني.

2-اندلاع ثورة التحرير والتوزيع الجغرافي للعمليات العسكرية الأولى.

3-بيان أول نوفمبر 1954.

4-ردود فعل الجزائريين والحركة الوطنية على اندلاع ثورة التحرير.

5-التحديات التي واجهت الثورة الجزائرية خلال عامها الأول.

استنتاج.

تمهيد:

اندلعت ثورة التحرير الجزائرية في ظل ظروف دولية متميزة عرفت تصاعد المدّ التحرري في العالم، مع أن الوضع الداخلي كان جدّ متدهور إن استثنينا نمو الوعي السياسي الاستقلالي ونضجها لدى الجزائريين ورغبتهم في تغيير أوضاعهم المزرية. كان تفجير ثورة نوفمبر 1954 حتمية وليست خيارا بالنظر لتعسف إدارة المحتل الفرنسي وعدم تجاوبها مع محاولات الجزائريين السلمية لتحسين أوضاعهم والاستجابة لمطالبهم.

1-التحضيرات لتفجير ثورة التحرير وميلاد جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني.

منذ تأسيس المنظمة الخاصة في 15 فيفري 1947 والتي كانت مهمتها الأساسية التحضير للكفاح المسلح، باشرت هذه الهيئة دورها لتحقيق هذه الغاية على الرغم من الصعوبات المادية التي واجهتها، غير أن اكتشافها في 1950 أضعفها كثيرا وأدى إلى تأخير تفجير الثورة؛ مع ذلك نجحت في التئام أعضائها من جديد خاصة عندما انضمت إلى جانب المركزيين مؤسسة ما يعرف باللجنة الثورية للوحدة والعمل في 23 مارس 1954. هذه الأخيرة لم تعش طويلا بالنظر لاختلاف وجهات النظر حول تفجير الثورة حيث كانت العناصر المحسوبة على المركزيين تصر على مسألة الإجماع مما أدى بعناصر المنظمة الخاصة باختيار وجهة جديدة.

في هذه الظروف ولدت مجموعة 22 والتي اجتمعت في ضاحية صالمبي (المدنية) بالجزائر العاصمة في شهر جوان 1954 ببيت المناضل الياس درّيش. مع ان الاجتماع لم يشترك به فعليا سوى 21 عضوا ترأس الاجتماع بحكم السن المناضل الشهيد مصطفى بن بولعيد. طرح في جدول أعماله ثلاث نقاط تتعلق بتحضيرات المنظمة الخاصة وأزمة الحزب وقرار تفجير الثورة من عدمه.

كانت التقرير يتحدث عن صعوبات مادية جمّة لكن حماسة الحاضرين أرادت تجاوز هذا العائق عندما قال المناضل الشهيد ديدوش مراد " يكفي أن يكون لديك رصاصتين لتستولي على سلاح عدوك". كما أريد تجاوز مسألة الخوف من قبول الشعب للثورة؛ مرددا هذا الأخير مجددا مقولة مشهورة جاء فيها:" أيها الإخوة إن الشعب الجزائري أشبه بالعصف اليابس لا ينتظر سوى عود الثقاب لكي يشتعل فارموا أيها الإخوة عود الثقاب".

كما كان النقاش بخصوص أزمة الحزب يؤكد على صعوبة المشكلة وأن المجموع قدمت جهودها في ذلك مع الحياد وعدم التورط في صراع الطرفين المتنازعين[1]. لنصل لاحقا إلى النقطة الأساس وهي قرار تفجير الثورة المسلحة من عدمها حيث دار حولها نقاشا ساخنا أفضى في الأخير إلى إقرار تفجير الثورة التحريرية وتكليف المناضل محمد بوضياف بالقيام بالتنسيق الضروري لتنفيذ هذا القرار.

[1] محمد الطيب العلوي، **مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954**، ط1، دار البعث، قسنطينة، 1985، ص248.

سارت الأمور التنظيمية بطريقة متسارعة لاحقا وعقدت العديد من اللقاءات التنسيقية لتفجير ثورة التحرير أبرزها اجتماع لجنة الستة في 23 أكتوبر 1954 (محمد بوضياف، مصطفى بن بولعيد، ديدوش مراد، كريم بلقاسم، رابح بيطاط، العربي بن مهيدي) [1] حيث انعقد اللقاء في بلدية رايس حميدو (بوانت بيسكاد) غرب العاصمة. طرح خلاله جدول أعمال يتكون من النقاط التالية:

1-تحديد تاريخ وساعة اندلاع الثورة التحريرية.

2-إعداد البيان الأول للثورة الجزائرية.

3-تحديد كيفية التفجير وآلياته وقادة المناطق.

وهكذا تقر في هذا الاجتماع الإعلان عن الواجهة السياسية وهي جبهة التحرير الوطني والواجهة العسكرية وهي جيش التحرير الوطني. وكذا تحديد تاريخ يوم وساعة تفجير الثورة وهي الساعة صفر من يوم الاثنين 1 نوفمبر 1954. كما تقرر تقسيم التراب الوطني إلى خمس مناطق وتعيين مسؤول على رأس كل منطقة مع نوابه وفقا لما يلي:

*المنطقة الاولى (الأوراس): مصطفى بن بولعيد ونوابه شيهاني البشير وطاهر نويش وعباس لغرور.

*المنطقة الثانية (الشمال لقسنطيني): ديدوش مراد ونوابه زيغود يوسف والاخضر بن طوبال.

*المنطقة الثالثة (القبائل الكبرى): كريم بلقاسم ونوابه عمر اوعمران ومحمد سعيد وزعموم.

*المنطقة الرابعة (العاصمة وضواحيها): رابح بيطاط ونوابه سويداني بوجمعة وأحمد بوشعيب.

*المنطقة الخامسة (وهران وضواحيها): العربي بن مهيدي ونوابه رمضان عبد المالك وعبد الحفيظ بوالصوف.

كان من الصعب على القيادة الثورية الناشئة القيام بكل الإجراءات التنظيمية واستكمالها في هذا الظرف القصير. كان عليها إذا القيام بالحدّ الأدنى من التنظيم الذي يسمح باستعجال تفجير ثورة التحرير الجزائر بحكم أن الوقت لم يعد يسمح بتأخير العملية خوفا من انزلاق مناضلي المنظمة الخاصة في أزمة الحزب. يعبّر الأخضر بن طوبال عن هذه الجدلية المتأرجحة بين التفجير أو التنظيم بقوله:"كان المخرج الوحيد الممكن أمام الشعب الجزائري هو تسريع التفجير المسلح للثورة دون انتظار دراسة دقيقة ومحددة يجري إتباعها ودون انتظار البلورة الكاملة لبرنامج عمل ولتنسيق على كل المستويات. كان ثمّة حلاّن أمام مجموعة 22: إما التنظيم أولا ثم التفجير فيما بعد، أو التفجير أولا والتنظيم فيما بعد (..) كنّا مضطرين لاختيار الحل الثاني".

لقد تبنت القيادة الثورية مبدأين أساسيين للتنظيم هما:

*اللاّمركزية ويرجع ذلك بالطبع إلى شساعة مساحة الجزائر وصعوبات التنسيق المتوقعة، بمعنى ترك حرية الاجتهاد في القرار والعمل لدى قيادة المنطقة نفسها.

*أولوية الداخل على الخارج بمعنى أنّه لا يمكن عمل أيّ شيء دون موافقة المجاهدين داخل الجزائر؛ ولو أن هذا المبدأ قد عطّل تنفيذه لتقييده بشروط صعبة التحقيق في الظروف الحالية ترتبط بإرساء الجهاز السياسي والعسكري للثورة وتامين امتدادها، ثم خلق سلطة مضادة للسلطة الاستعمارية في الداخل مع تعميم انعدام الأمن من شأنها القيام بمهام الإدارة، وفي مرحلة لاحقة ومتقدمة إنشاء مناطق محرّرة ومحصّنة بعيدة لا يمكن للفرنسيين الوصول لها.

في الواقع حسب تقديري فهذه النظرة والرؤية المتوقعة لتفجير الثورة التحريرية وامتدادها تبدو لي أن مقرّريها كانوا متأثرين بفلسفة وأسلوب الثورة الفيتنامية وكيفية نجاحها في إنشاء مناطق محرّرة شمال الفيتنام كانت منطلقا نحو تحرير بقية المناطق. هذا لن يكون غريبا بحكم تأثر حركات التحرر ببعضها البعض.

2-اندلاع ثورة التحرير والتوزيع الجغرافي للعمليات العسكرية الأولى.

بعد كل هذه التحضيرات اندلعت ثورة التحرير الجزائرية على الساعة صفر من ليلة يوم الاثنين 1 نوفمبر 1954 في مختلف مناطق الوطن بالخصوص في شرق ووسط البلاد ونسبيا في الغرب الجزائري.

يعلق موريس فلوري (Maurice Flory)[2] عن هذا الحدث سنة 1959 بقوله: "في ليلة 31 أكتوبر - 1 نوفمبر 1954، نفذت مجموعات إرهابية مائة هجوم في نقاط مختلفة في الجزائر. هذه الأحداث الدموية هي جزء من سلسلة طويلة من المشاكل ولا تبدو في البداية أكثر خطورة من أعمال الشغب في سطيف في مايو 1945. لا

---

[1] المرجع نفسه، ص249.

[2] موريس فلوري (Maurice Flory)، أستاذ بكلية الحقوق والاقتصاد في إيكس أون بروفانس بمرسيليا، من مؤلفاته؛ الوضع الدولي لحكومات اللاجئين وقضية فرنسا الحرة، باريس، 1952؛ نحو مفهوم جديد لأسير الحرب القواعد العسكرية في الخارج 1955؛ فكرة الأراضي العربية وتطبيقها على مشكلة الصحراء 1957.

أحد في فرنسا أو في الخارج لا يزال يفكر في حرب الجزائر. الصراع خطير بالتأكيد. إنه داخلي بحت. النظام مضطرب يجب استعادتها بوسائل الجيش والشرطة المتاحة لأي دولة على أراضيها. لأن الجزائر كانت أرضًا فرنسية منذ عام 1830"[1].

إن اختلاف عدد وحجم العمليات الثورية الأولى عبر الوطن يمكن تفسيره بعوامل ترتبط بأسبقية المناطق الشرقية والوسطى (الأوراس والشمال القسنطيني ومنطقة القبائل) في نشاط العمل السياسي قبيل الثورة منذ فترة ما بين الحربين وخلال الحرب العالمية الثانية وانتفاضة 8 ماي 1945 ، حيث كانت دوما منطقة حاضنة لعمل الوطني بمختلف توجهاته الإصلاحي والاندماجي والاستقلالي. وكذا حجم المناضلين التابعين للمنظمة الخاصة في هذه المناطق وسهولة التجنيد وتعداد المجاهدين ليلة أول نوفمبر حيث جمعت المناطق الثلاث 850 مجاهد بمعنى حوالي 85% من عدد المجاهدين أثناء تفجير ثورة التحرير. يضاف إلى ذلك أن المناطق الشرقية كان من السهل عليها نسبيا الحصول على السلاح عبر الحدود التونسية والليبية خاصة عبر نشاط مناضلي وادي سوف في تسريب السلاح ونقله إلى الأوراس منذ تأسيس المنظمة الخاصة في 1947. كما لا يمكن نسيان تعرض هذه المناطق إلى قمع شديد خاصة مجازر 8 ماي 1945 والتي خلفت استياء كبيرا لدى الجزائريين ورغبة للانتقام من هذا العدو الذي لم يعد يفهم لغة السياسة.

أما بخصوص نقص العمليات في المنطقة الخامسة وعدم فعاليتها فيرجع إلى عدم معرفة قيادة المنطقة الكافية بها وقلة عدد المناضلين في المنظمة الخاصة بها والتواجد المكثف للمعمرين بها. في حين أن المناطق الجنوبية خاصة الشرقية منها كان يتعّر عيها القيام بعمليات ثورية في مناطق مكشوفة وأرادت القيادة الثورية الاحتفاظ بها كمناطق آمنة للإمداد بالسلاح؛ مع ذلك نجد هناك محاولات للمشاركة عسكريا في هذا العمل الثوري من خلال معركة 15 نوفمبر 1954 بمنطقة وادي سوف والتي يمكن اعتبارها حسب الدكتور علي غنابزية أول مواجهة مباشرة خلال ثورة التحرير الجزائرية.

استهدفت هذه العمليات الثورية الأولى مراكز الشرطة ومناطق تواجد القوات الفرنسية ومصالحها المختلفة حيث كانت عمليات نوعية ومدروسة من خلال أفواج ومجموعات صغيرة. بلغ تعداد المجاهدين حوالي 1000 مجاهد. حرصت هذه المجموعات على مباغتة العدو وتجنب الدخول في اشتباكات مباشرة معه؛ طبعا لعدم تكافؤ القوة بين الطرفين وتجنبا للخسائر المتوقعة وضمانا لنجاح عمليات تفجير الثورة الأولى لضمان نجاحها مستقبلا؛ فصعوبة الأمور ابتدائها.

لقد تميزت الانطلاقة الأولى لثورة التحرير بثلاثة عناصر مهمّة هي:

*الوحدة الزمنية لعملية انطلاق ثورة التحرير في مختلف مناطق الوطن؛ الهدف من ذلك أن يسمع وتعرف فرنسا والعالم بأسره بهذه الثورة الجزائرية المسلحة كما يراد تمرير رسائل تؤكد عد عشوائيتها أو عفويتها بل انتظامها ووطنيتها.

*الشمولية والوطنية بمعنى أنها لم تقتصر على منطقة دون أخرى من الوطن. ولو ان تطبيقها وتوزيعها لم يتحقق عمليا سوى نسبيا.

*المزج بين الكفاح المسلح والسياسي بمعنى استخدام العمل العسكري والسياسي حيث ترجم ذلك بصدور بيان أول نوفمبر بالموازاة مع تفجير ثورة التحرير الجزائرية.

كما يعلق مجددا موريس فلوري (Maurice Flory) على اندلاع ثورة التحرير في الجزائر سنة 1954 وانتشارها بقوله "التقدم مثير للإعجاب. الشغب هذه المرة عام ومنظم. في فرنسا وفي الخارج نتحدث الآن عن الحرب في الجزائر. كيف حدث هذا التحول؟ يمكن أن ينتج فقط من خطة معدة بدقة والعمل الدائم لفريق من الرجال الماهرين. اللجنة الثورية للوحدة والعمل (C.R.U.A) التي تم إنشاؤها في عام 1954 تم تحويلها (..) إلى جبهة التحرير الوطني، وهو الاسم الذي سيحدد من الآن فصاعدًا جميع الجزائريين الذين أرادوا قهر الاستقلال بالسلاح". وفق هذا الأخير أيضا "فجبهة التحرير الوطني هي من تقود من القاهرة وتونس جيش التحرير الوطني الذي يقود القتال العسكري في الجزائر"[2].

3-بيان أول نوفمبر 1954:

[1]Maurice Flory, Algérie et Droit international, In: **Annuaire français de droit international**, volume 5, 1959. pp. 817-844,p817.

[2]Maurice Flory, Algérie et Droit international, ,op.cit, p817.

شكلت وثيقة بيان أول نوفمبر 1954؛ أول وثيقة مرجعية رسمية لثورة التحرير الجزائرية. وان اختلفت تسمياتها من منشور بمعنى تم توزيعه في الداخل والخارج إلى بيان بمعنى تمّ إذاعته بين الناس شارحا أهداف الحركة الثورية أو نداء لما فيه دعوة للجزائريين للالتحاق بهذه الثورة التحريرية واحتضانها. صدر هذا البيان في نسخته الأولى بالفرنسية وطبع في المنطقة الثالثة بالقبائل وترجم إلى اللغة العربية وأذيع من صوت العرب في القاهرة معلنا ميلاد ثورة التحرير الجزائرية مبرزا ظروف اندلاعها وأهدافها ووسائل كفاحها ومبررات اتخاذها قرار اعتماد العنف المسلّح كخيار لنيل للتحرر والاستقلال في مواجهة ما وصفه بيان نوفمبر 1954 بالاستعمار الأعمى.

أ)الأفكار الواردة في بيان نوفمبر 1954:

***الفكرة الأولى:**

وتضمنت الأسباب العميقة التي دفعت لاتخاذ هذا القرار، وشرح مسار كفاح الجزائريين السياسي المرتبطة بنشاط الحركة الوطنية الجزائرية مبرزا وصولها لنهايتها وهي بالطبع إحداث الوعي بفكرة التغيير والاستقلال والتحرر مع رفض المحتل الاستجابة للطروحات السلمية للجزائريين.

***الفكرة الثانية:**

وشملت توضيح الظروف الداخلية والخارجية خاصة ثورتي تونس والمغرب ومبادرة التعايش السلمي وملائمة هذه الأحداث للقيام بعملية ثورية وبالتالي مبررات الاستعجال في اتخاذ هذا القرار الثوري.

***الفكرة الثالثة:**

وأبرزت خطورة الوضعية الحالية في ظل الانقسام السياسي لحزب الشعب؛ مع تأكيد ابتعاد الحركة الثورية عن الفئتين المتصارعتين واختيار المصلحة الوطنية باستهداف الاستعمار العدو الأعمى الذي رفض الخضوع لمطالب الجزائريين السلمية؛ من خلال حركة تجديدية اسمها جبهة التحرير الوطني.

***الفكرة الرابعة:**

تضمنت أهداف العملية الثورية وهي الاستقلال الوطني من خلال إقامة الدولة الجزائرية والاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية مع احترام جميع الحريات السياسية دون تمييز عرقي أو ديني. مع توضيح الأهداف الداخلية والخارجية.

***الفكرة الخامسة:**

برز خلالها وسائل الكفاح الثورية بالمزج بين الكفاح المسلح والسياسي في الداخل والخارج للتعريف بالقضية الجزائرية دوليا من خلال تعبئة كل الموارد الوطنية حسب تعبير البيان.

***الفكرة السادسة:**

اشتملت تصور جبهة التحرير الوطني لآفاق الحل والتسوية مع الطرف الفرنسي في حالة فتح مفاوضات والذي حصنه البيان بالعديد من الشروط للاعتراف باستقلال الجزائر وسيادتها بشكل رسمي دون تجزئة. وكذا شكل العلاقات المستقبلية مع الطرف الفرنسي بعد الاستقلال بما في ذلك مصير الفرنسيون الذين يرغبون البقاء في الجزائر بعد الاستقلال.

ب)الخصائص الواردة في بيان أول نوفمبر 1954:

الخاصية الأولى وتتمثل في استيعابه لنضال الجزائريين السابقة من خلال نشاط الحركة الوطنية خاصة بعد الحرب العالمية الأولى، ومعرفته بحدود وإمكانات العمل السياسي في تحقيق أهدافه في ظل القوانين الاستعمارية التي تنكرت لحريات وحقوق الجزائريين.

الخاصية الثانية وظهر خلالها إدراك القيادة المفجّرة لثورة التحرير بصعوبة العملية التحريرية وهذا ما يفسر عدم إمكانية نجاحها من خلال الاعتماد ائتلاف أو أحزاب على انجازها؛ وهذا ما يفسر تركيز البيان على ربط مهمة التحرير بالشعب الذي يجب أن يجنّد كل إمكاناته لتحقيق هذه الغاية. فلا يمك لكل حركة ثورية في الغالب أن تنتصر دون سند شعبي؛ مثلما يقول زعيم الثورة الشيوعية في الصين ماو تسي تونغ:"الثورة أسماك مياهها الجماهير الشعبية".

لقد كان البيان وفق ما يقوله أبو القاسم سعد الله: "واضحا أيضا في توجيه الدعوة إلى الغناصر الوطنية الأخرى غير المنخرطة في حزب الشعب لأن العمل الآن أصبح يتمثل في تجميع وتنظيم جميع الطاقات الشعبية للتخلص من الاستعمار تحت لواء وطني واحد يدعى (جبهة التحرير الوطني)" [1].

[1] أبو القاسم سعد الله، **المصدر السابق**، ص79.

الخاصية الثالثة وتتمثل في تصورها منذ البداية لإمكانية الحل السلمي للمشكلة الاستعمارية في الجزائر المحتلّة، لكن من خلال تحصينها بشرط الاعتراف باستقلال وسيادة الجزائر والذي من شأنه تحصين القضية الجزائرية من تلاعب المفاوضات المحتملة ومؤامراتها.

لقد حاول موريس فلوري (Maurice Flory) في دراسة سنة 1959 المعنونة بـ "الجزائر والقانون الدولي"؛ إبراز فلسفة توجهات جبهة التحرير الوطني في قتالها للفرنسيين بقوله: "هذا التطور هو الانعكاس الصادق للعقيدة التي طورها الوطنيون من جبهة التحرير الوطني طيلة 130 سنة من الضم التي تحملتها الجزائر تشكل بالنسبة لهم قوسًا مغلقًا الآن. إن وجود القوات الفرنسية في الجزائر مشابه لاحتلال عسكري غير شرعي. لم تتوقف الأمة الجزائرية والدولة الجزائرية عن الوجود. إن جبهة التحرير الوطني هي الناطق الرسمي باسم الأمة الجزائرية وأعطت نفسها مهمة إعادة الدولة الجزائرية إلى سلامتها. لهذا، الذي أقيم كحكومة دولة قائمة ، يخوض حربًا دولية تهدف إلى طرد المغتصب. وهكذا فإن العقيدة التي تم تحديدها بقوة تحدد الهدف المطلوب تحقيقه: استقلال الجزائر"[1].

إن جبهة التحرير الوطني حسب هذا الأخير "سوف يسعى جاهداً لإيجاد التكتيك المرن والفعال الذي سيقوده إلى الهدف. يجب أن يكون العمل متعدد الأوجه للتقدم بسرعة أكبر. يجب أولاً أن نجد حلفاء للحصول على الأموال والأسلحة ، ولكن أيضًا لإعطاء تأثير أكبر للنضال وتوعية العالم كله بالصراع الجزائري. وبهذه الطريقة تأمل في حشد الرأي العام الدولي الذي يمثل حاليا قوة جبارة. بمساعدة مجموعة الضغط القوية هذه ، من الممكن أن نأمل في زعزعة موقف فرنسا"[2].

ج)أسلوب ولغة وتوجهات بيان نوفمبر 1954:

قيل الكثير في بيان نوفمبر 1954 من قبل الدارسين غير أنني سأتعرض لبعض القضايا التي أثارت الجدل محاولا إبداء رأيي في ذلك. مع ذلك سأحاول استعراض بعض مما كتبه أبو القاسم سعد الله في كتابه تاريخ الجزائر الثقافي الجزء العاشر اذ يعلّق قائلا:" فهل تعرض البيان إلى المسألة الثقافية؟ وهل كان صائغوه مؤهلين للحديث عن ماضي وحاضر ومستقبل الجزائر الثقافي؟ إلى أي حد كان بيان أول نوفمبر معبرا عن الهوية الثقافية للجزائر؟ إن الذين تناولوه بالتحليل معظمهم من المتعاطفين مع أصحابه وبالتالي رأوا فيه وثيقة كاملة تضمن كل هموم الجزائر ومشروع مجتمعها أثناء الثورة وما بعد الاستقلال، ولكن الذين انتقدوه رأوا فيه وثيقة كتبت على عجل وبقلم بسيط وفكر ساذج، وكان همها الوحيد انطلاق الثورة وليس بناء المستقبل"[3].

وقد اختلفت الآراء حسب أبو القاسم سعد الله "حول أهمية بيان أول نوفمبر من الناحية الإيديولوجية، فمنها الذي يعطيه قيمة كبيرة لذاته، ومنها الذي يقول بأنه فاتحة للعهد ومعلم في الطريق إلى بيانات وبرامج أخرى تتبلور مع تقدم الثورة نفسها ومع وجود مثقفين قادرين على صياغة مفاهيم حقيقية لثورة في حجم الثورة الجزائرية"[4].

ضمن هذا الإطار يقول فرحات عباس متحدثا عن البيان: "نستطيع أن نقول دون محاباة ولا مغالاة بأن هذا النداء يعتبر عقد ازدياد الجزائر الجديدة"[5]. وفيما يلي سأحاول استعراض جوانب من المسائل التي جلبت انتباهي في هذا البيان.

المسألة الأولى:

تتعلق بمسألة غياب البسملة في البيان؛ أعتقد أن هذا لا يحتاج حجم الجدل المطروح فالأمر يرتبط ببيان سياسي دبلوماسي موجه للعديد من الأطراف في الداخل والخارج ولا يستدعي مثل هذا الأمر على الرغم من حرص المسلمين على أن يبدؤوا أعمالهم عادة بتسمية باسم الله. لكن كتاب البيان ربّما أيضا لم يعتادوا على ذلك مع أنهم محسوبين على التيار الاستقلالي اليساري.

المسألة الثانية:

---

[1]Maurice Flory, Algérie et Droit international, pp817- 818.
[2]Ibid, p 818.

[3] نفسه، ص76.
[4] المصدر نفسه، ص80.
[5] نفسه.

والمتعلقة بكتابة النسخة الأولى للبيان باللغة الفرنسية فيجب أن تعترف بأن من كتب البيان كانوا يحسنون الفرنسية أكثر من العربية ناهيك على أنّ هؤلاء الأفراد كانوا نو تكوين فرنسي فالكثير منهم درسوا بالفرنسية وخلال تعاملاتهم مع إدارة الاحتلال أو في الانتخابات ومختلف نشاطاتهم كانوا يعتمدون أكثر اللغة الفرنسية كما أنّ منبت الحركة الاستقلالية الثورية بفرنسا منذ عهد نجم شمال إفريقيا. اللغة الفرنسية بين الجزائريين كانت نتيجة منطقية لـ 125 سنة من الفرنسة والتغريب للغة العربية التي تبنتها إدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر.

مع ذلك من المفيد أن أنقل ما كتبه أبو القاسم سعد الله بخصوص هذه النقطة اذ يقول: " كتب البيان باللغة الفرنسية من قبل شخص أو أشخاص لهم صلة ضعيفة جدا[1] بالثقافة العربية والإسلامية، فلم يكن معروفا عنهم لدى زملائهم أنهم تلقوا أي قدر من ثقافة الزوايا أو الكتاتيب القرآنية، فما بالك بالمعاهد الإسلامية كالزيتونة والقرويين، ولو كان المشرف على بيان أول نوفمبر رجالا من أمثال الأمير عبد القادر أو الحاج محمد المقراني أو الشيخ الحداد أو الصادق بن الحاج(..) لاختلفت صياغته بالتأكيد واتضحت فيه الإيديولوجية الثقافية والانتماء الحضاري، صحيح أن الزمن قد اختلف واختلفت معه العقليات والاهتمامات ولكن الأصل ظل قائما، وبدون أن نذهب بعيدا، فلو أن الذي صاغ البيان هو ابن باديس أو أحد تلاميذه لكان له توجه آخر وقوة لغوية واضحة"[2].

إن هذا البيان دوما حسب سعد الله "كان في الواقع نتاج مرحلة سياسية محددة أدت إلى أن يصوغه وطنيون ذوو ثقافة ماركسية علمانية بعيدين كل البعد عن التراث الثقافي لوطنهم مما أبعدهم عن هويتهم - ما عدا الروح الوطنية والولاء للجزائر التاريخية والجغرافية - لأن السياسة الاستعمارية التي دامت قرنا من الزمن قد أبعدتهم عن حقيقة أنفسهم حتى أصبحوا يفكرون بحقيقة الغير، بل أصبحوا لا يرون في الوطنية إلا في إطار المبادئ العلمانية التي تلقوها من ثقافة المحتل أو قرؤوها في الصحافة المعاصرة، أو اكتسبوها من ممارسة النشاط السياسي على أرض الواقع، وهي التاريخ والجغرافيا واللغة والدين والعادات، وكلها تعبيرات مجردة غير مرتبطة بالتراث الثقافي الصميم. وحتى بعد أن تقدمت الثورة لم تنضج عند قادتها فكرة الانتماء الحضاري ولا العمق الثقافي"[3].

كما ننقل أيضا ما كتبه كريم بالقاسم في العدد الخاص بجريدة المجاهد عام 1959 نقلا عن أبو القاسم سعد الله وآخرين " كلمة كريم بلقاسم في العدد الخاص من المجاهد، أول نوفمبر 1959، وهي كلمة مفيدة لأنها تلقي الضوء على طريقة التحضير للثورة من وجهة نظره. قلنا إن البيان كتب بالفرنسية ومر على بعض المناضلين ليعطوا فيه الرأي بالتنقيح والتعديل، ثم أعطي إلى من صاغه صياغة مقروءة صحفيا وأدبيا ثم سحب في مكان سري في عدة من النسخ لا ندري عددها ثم وزع في داخل البلاد، أما على المستوى الخارجي فقد حمل منه محمد بوضياف نسخة بخط اليد حسب البعض (ومرقونة ومسحوبة حسب البعض الآخر)، وسافر بالنسخة إلى فرنسا فسويسرا، وكانت الخطة هي أن يواصل سفره إلى القاهرة ولكن السفر تعطل دون أن نعرف التفاصيل؟ ومع ذلك وصلت النسخة إلى القاهرة دون أن نعرف التفاصيل أيضا، فترجم البيان إلى العربية وأذيع في الوقت المناسب من إذاعة صوت العرب، أي عند التأكد من وقوع الأحداث في الجزائر، ثم نشرته الصحف المصرية كاملا أو مختصرا، ولا شك أن بعض النسخ من البيان قد وصلت إلى فرنسا عن طريق بوضياف، هذه رواية السيد أحمد سعيد مدير إذاعة صوت العرب عندئذ، كما رواها لي بالقاهرة، مارس 2004. أما محمد يزيد فيروي أن فريقا آخر (غير مصالح صوت العرب) قام بترجمة البيان إلى العربية في القاهرة دون أن يخبرنا محمد يزيد عن كيف وصلت نسخة من البيان بالفرنسية"[4].

المسألة الثالثة:

البعد الديني في البيان والذي يعتبره البعض ضعيفا. هذا صحيح لكون البيان من الأساسي سياسي وليس منشورا دينيا كما أنّ كتاب البيان لم يكونوا من أصحاب التوجه الديني والإصلاحي بل يساريين يؤيدون الفكرة الاشتراكية، وكما هو معروف موقف الشيوعيين من مسألة الدين؛ فنحن نتحدث هنا عن ثورة مسلحة وسط مجتمع مسلم لذا كانت القيادة المفجرة للثورة واعية بهذه الحقيقة التي يجب عدم تجاوزها إن أرادت لعملها المسلّح النجاح. وهذا ما يفسر إدراج عبارة "في إطار المبادئ الإسلامية" ببيان نوفمبر 1954.

المسألة الرابعة:

---

[1] أبو القاسم سعد الله، **المصدر السابق**، ص80.

[2] نفسه، ص81.

[3] أبو القاسم سعد الله، **المصدر السابق**، ص81.

[4] نفسه، ص82.

وتعلق بالتوجه اليساري لمحرّري البيان؛ هذا طبعا أمرا معروفا ولم يكن خفيا على الكل فمن فجّر ثورة التحرير هم أصحاب توجه استقلالي يساري لذا نجد ذلك واضحا في توجهات مواثيق ثورة التحرير الجزائرية من بيان نوفمبر 1954 إلى غاية برنامج طرابلس 1962.

رغم ما قلته نستمع لما قاله أيضا أبو القاسم سعد الله بخصوص هذه النقطة:" أما النقطة التي دار حولها كثير من الجدل وما يزال يدور، فتتمثل في برنامج الثورة، فهل هو إقامة دولة اشتراكية أو إسلامية أو ليبرالية، ويبدو أن محرري البيان كانوا (اشتراكيين) في توجههم، ولكنهم مع ذلك ومراعاة ربما للجماهير، ألحوا على أن الهدف من البرنامج سياسيا هو تحقيق الاستقلال وإقامة دولة ديمقراطية اجتماعية ... (في إطار المبادئ الإسلامية)، فلماذا هذا الغموض؟ إن عبارة ديمقراطية اجتماعية تعني أن النظام الذي ستنشئه الجزائر سيكون شيوعيا أو اشتراكيا وليس نظاما اجتماعيا عادلا كما فهمه البعض، فأصحاب البيان كانوا يقفون إلى يسار الخط الإيديولوجي الاشتراكي[1]. وربما لم يمنعهم من الإعلان عن الشيوعية سوى الخوف من معارضة بعض زملائهم لهذا التوجه أو من معارضة جماهير الشعب السابحة في البحر الإسلامي منذ قرون، ولا شك أن تعبير (دولة ديمقراطية اجتماعية) يعني تقليد النظم التي تدور في فلك المعسكر الاشتراكي وبعض الجمهوريات الشيوعية ذات النظام الديمقراطي الاجتماعي في آسيا، فماذا بقي للمبادئ الإسلامية؟ وما معناها؟ وما المقصود من عبارة إطار؟"[2].

المسألة الخامسة:

والمرتبطة بعبارة "فان المصالح الفرنسية، ثقافية كانت أو اقتصادية والمحصّل عليها بنزاهة، ستحترم وكذلك الأمر بالنسبة للأشخاص والعائلات" الواردة في ثنايا البيان؛ فأعتقد بأنّها أخطر ما ورد فيه وكانت جدّ مبهمة تفتح المجال لتعدد التفسيرات. عن أي مكتسبات فرنسية نزيهة نتحدث!! شيء غير مقبول!! فما يوصف بالمكتسبات الاقتصادية والثقافية النزيهة ما هي إلا نتاج سياسات فرنسية عدوانية وظالمة وعنصرية في حقّ الجزائريين من 1830 إلى 1954. أم أنّ ذلك محاولة لاستدراج المعمرين وتحييدهم ودفعهم لعدم التحالف مع الإدارة الفرنسية في مواجهة الثورة وهذا موضح نسبيا في نهاية البيان من خلال فتح الطريق لإمكانية بقائهم في الجزائر والحفاظ على مكتسباتهم؟.

المسألة السادسة:

وتتعلق بأسلوب البيان وطريقة عرضه؛ يمكن القول هنا بأن البيان كان بأسلوب بسيط غير أنّه كان غامضا أحيانا في بعض أفكاره لكونها جاءت فضفاضة تحتمل الكثير من التأويلات خاصة عبارة "إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية". كما إن الترجمة قد ورد فيها بعض الأخطاء باللغة العربية مقارنة بالأصل من ذلك عبارة (restauration de l'état algérien) وترجمتها بإقامة الدولة الجزائرية وهذا خطأ فكأن الدولة الجزائرية لم يكن لها وجود إلا بعد أن استقلت بعد الاستقلال فالأصل هنا إعادة تأسيس أو نهضة الدولة. أو عبارة "القضاء على جميع مخلفات الفساد وروح الإصلاح التي كانت عاملا هاما في تخلفنا الحالي" فمنذ متى اقترن الفساد بالإصلاح وكيف يمكن أن يكون الإصلاح عامل تخلف؟؟

كما يقول أبو القاسم سعد الله كذلك بشأن الغموض في بعض نقاط البيان بقوله: " يبدو أن هذه التعابير كلها غامضة في أذهان أصحابها أو أنهم صاغوها بطريقة غامضة عن قصد حتى تبقى محل احتمالات وأخذ ورد، وهي فعلا بقيت غامضة في أذهاننا نحن اليوم أيضا، وهو السبب في أن كل طرف يحاول تفسيرها على هواه أو كما تنسجم مع عقيدته السياسية وقناعته الثقافية، فلا المبادئ واضحة ولا الإطار كذلك واضح، ولكن لو طلبنا من أي مسلم متعلم عندئذ أن يحدد مفهوم المبادئ الإسلامية لأجاب بأنها جوهر الشريعة وما تحتويه من عبادات ومعاملات، أما (الإطار) فمفهومه أن الدولة الجزائرية المستقلة لن تخرج عن تعاليم الإسلام في الحلال والحرام والشورى وإقامة الحدود ... فمن كان يفكر في ذلك ممن صاغوا البيان؟ بينما في المبادئ الأخرى العلمانية نجد البيان واضحا لا غبار عليه، فهو يصرح بوجوب (احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرفي أو ديني)"[3].

4-ردود فعل الجزائريين والحركة الوطنية على ثورة التحرير.

في الواقع لم يكن تفاعل الحركة الوطنية مع اندلاع الثورة الجزائرية بالقدر الذي كان ينتظره مفجّروها في البداية؛ يمكن تفسير ذلك بعوامل عديدة ترتبط بقلّة شهرة الأسماء التي فجرت الثورة والتي لم تكن معروفة إلا

---

[1] أبو القاسم سعد الله، **المصدر السابق**، ص78.

[2] نفسه، ص79.

[3] أبو القاسم سعد الله، **المصدر السابق**، ص79.

من خلال المنظمة الخاصة؛ وحتّى داخل هذه المنظمة كان المناضلون يعرفونهم بأسماء مستعارة للتمويه كي لا ينكشف أمرهم، كما أن، التحضير لثورة وتفجيرها كان في السر مما يبرر عنصر المفاجأة بالنسبة للحركة الوطنية التي كان لزاما عليها انتظار مزيد من الوقت لتأكد من هذا الحدث ومن يقف ورائه.

زد على ذلك أن لتيارات الحركة الوطنية برامجها ونهجها وأسلوبها الخاص الذي يتعارض مع العمل المسلح والعنف لتغيير الأوضاع السائدة من ذلك الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري الذي يؤمن باستخدام الثورة بالقانون وعلى هذا النهج كان يسير أيضا الحزب الشيوعي الجزائري، وكذا جمعية العلماء المسلمين التي كانت تعتمد النهج المعتدل والسلمي الذي يتفادى الاصطدام والمواجهة مع إدارة المحتل الفرنسي.

أما بخصوص المركزيين فكانوا واضحين منذ البداية أنّهم لا يؤيدون عمل مسلح لا يتوفر به إجماع وطني؛ يضاف إلى ذلك أنّ اعتقال معظم زعماء المركزيين مع بداية الثورة الجزائرية قد عرقل عملية التواصل بين كوادرها للاتفاق على موقف موحد من المسألة والتي تأخرت إلى ربيع 1955 عندما بدأت الإدارة الفرنسية في إطلاق سراح البعض من السياسيين رغبة منها في إحداث صدام بين دعاة العمل المسلح والسياسي لإضعاف ثورة التحرير؛ في حين أن المصاليون لا يمكن تصور تأييدهم لعملية مسلحة بقيادة من كانوا يسمونهم بالتمردين في إشارة إلى عدم تجاوب جماعة المنظمة لقرار حل الحزب لها بعد اكتشافها عام 1950.

بالنظر لهذه الوضعية الشائكة سعت القيادة الثورية في البداية لعدم الاصطدام بأحزاب الحركة الوطنية وارتأت إعطائها الفرصة الكافية لفهم ما حدث مع تعميق الاتصال والتواصل معها؛ وهذا ما يفسر التقائها بفرحات عباس والعربي التبسي.

مع تطور ثورة التحرير الوطني خاصة بعد هجومات 20 أوت 1955 صعّدت الثورة من أسلوبها في إجبار أحزاب الحركة الوطنية لاختيار موقعها من الصراع القائم باعتماد سياسة أكثر تشدّدا وصلت إلى تصفية بعض الأسماء المعارضة مثل الشيخ علاوة ابن شقيق فرحات عباس في منعطف يبدو خطير في تصعيد العمل الثوري.

منذ خريف 1955 ومطلع سنة 1956 تزايد انضمام كوادر وأحزاب الحركة الوطنية إلى ثورة التحرير بتأثير عدّة عوامل لعل أبرزها هو تصاعد وتعاظم قوة الثورة وانتشارها، ويأسها من مقترحات الإدارة الاستعمارية لتسوية المشكلة الجزائر وكذا نزيف المناضلين بقواعد هذه الأحزاب التي سارعت في الانضمام للثورة أو مارست ضغوطها على قياداتها على اتّخاذ هذا الموقف؛ كما لا يمكن تجاوز سياسة ج.ت.و التي أصبحت أكثر تشددا لضرورة انضمام أحزاب الحركة الوطنية لثورة التحرير، حيث لم يبقى في هذه الفترة خارج دائرة الثورة وجبهة التحرير الوطني سوى الحركة الوطنية الجزائرية (M.N.A) التي استمرت في معارضتها ومناوئتها لثورة التحرير إلى غاية 1958. وخاضت حربا شرسة معها سال فيها دماء جزائرية غزيرة وكم هذا كان مؤلما لشعبنا.

أ)الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:

بداية وصف فرحات عباس الثورة التحريرية بثلاثية هي "اليأس والفوضى والمغامرة" لكونه كان ينتظر الكثير من رئيس الحكومة الفرنسية مانديس فرانس. غير انه لم يكن بإمكانه تجاهل جبهة التحرير الوطني. في 25 فيفري 1955 طالب بتطبيق نظام الجزائر القانوني ووصف نقاطها بسهلة التحقيق بشرط أن تبرهن السلطات الفرنسية على الحدّ الأدنى من المصداقية وهذا لن يعرّض الحضور الفرنسي للخطر حسب قوله[1].

كتب فرحات عباس مقال وجّهه للإدارة الفرنسية بعنوان "الخارجون عن القانون والانتخابات" جاء فيه "في حين يلتهم الحريق قسما من المقاطعة (..) تواصل الإدارات اللّعبة المجرمة التي أدّت إلى ولادة الإرهاب، يحاول هؤلاء المسئولين اليوم أن يجدوا حارقا يتمثّل بنسبه أفكار تخريبية إلى الاتحاد الديمقراطي للبيان والحرية لتبرير طرائق ذات نتائج كارثية، إنّ البيان لا يخشى الافتراء، فماضيه يكفل حاضره ومستقبله، وهو باق على إخلاصه للمعركة ضمن الشرعية"[2].

في مقابلة نهاية شهر ماي مع عبّان رمضان وأوعمران وافق فرحات عباس على مساعدة ج.ت.و في مقابل طمأنته بان سياسته لا تضايقها وبالتالي بإمكانه الاحتفاظ باستقلاله.

لقد كانت السلطات الفرنسية على علم باتصالات فرحات عباس وكذا شخصيات عن قيادة العلماء بقيادة الثورة لذا وجهت لهما تحذيرا واضحا من خلال تصريح وزير الداخلية الفرنسي بورجيس مونوري حيث جاء فيه "إن

---

[1] محمد حربي، **الجزائر 1954-1962 جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع**، تر.كميل قيصر داغر، ط1، دار الكلمة للنشر، بيروت، ص 118.

[2] المصدر نفسه، ص 118.

تدبيرا ضدّ واحد كفرحات عباس أو التبسي، لابد أن يتلازم مع عمل واسع ضد الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وضدّ العلماء وفي ذلك إذكاء للعصيان (..) إلا أنّي أنوي إعلام عبّاس والتبسي بأنّي أعرف كلّ شيء عن الاتّصالات التي قاما بها وبأنّي انتظر منهما تغييرا باتّا في الموقف"[1].

في صيف 1955 بدا بوضح خلال هجومات الشمال القسنطيني بأنّ التنافس والتصادم بدأ بوضوح بين الاتحاد الديمقراطي وجبهة التحرير الوطني بدليل إصدار قيادة المنطقة الثانية أمرا باستهداف قادة الاتحاد وجمعية العلماء.

في ديسمبر 1955 وافق منتخبو الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري على طلب ج.ت.و بمقاطعة المؤسسات الكولونيالية بالاستقالة من مناصبهم.

في 30 جانفي 1956 اجتمع قادة الاتحاد الديمقراطي الرئيسيون لاتّخاذ قرار بالانضمام إلى ج.ت.و بحكم أن مناضلوه حسب دراسة قام بها الحزب بدأ يفقد جمهوره في الأرياف التي التحقت بالثورة التحريرية بنسبة 90%. هنا اقتنع بومنجل ثمّ أقنع كل من فرحات عباس وأحمد فرنسيس بأنّ التحاقهما بالثورة و ج.ت.و أمرا لا مفرّ عنه. وهذا ما دفع فرحات عباس في 22 افريل 1956 للإعلان في القاهرة عن انضمامه رسميا إلى ج.ت.و إلى جانب أحمد فرنسيس حيث صرّح هذا الأخير بقوله:"خرجت الأمور اليوم من بين أيدينا"[2].

ب)المركزيون:

كان هذا الفريق يشترط الإجماع الوطني السياسي في العمل المسلح مع أنّهم كانوا قد تحصلوا على إشارات بقرب العملية الثورية بدليل الزيارة التي قاما بها للقاهرة كل من حسين الأحول ومحمد يزيد للالتقاء ببن بلّة وإقناعه بأفكارهم وهي عقد المؤتمر الوطني الجزائري[3].

اعتبر المركزيون في أول نوفمبر 1954 العمليات العسكرية مغامرة وتنبئوا بفشلها وإضرارها بالحركة الوطنية في الوقت الذي وضعا فيه حسين الأحول ومحمد يزيد في القاهرة نفسيهما في خدمة ج.ت.و لاضطرارهما البقاء في مصر. أما الأعضاء الموجودين في الجزائر المسجونين من اللجنة المركزية من أمثال يوسف بن خدّة وكيوان وسيد علي وأحمد بودة ففضّلوا الانتظار والترقب مع عدم استبعاد أي خيار. مع ذلك دافع كيوان بعد إطلاق سراحه في مارس 1955 عن فكرة الحكم الذاتي بالجزائر.

عقدت أيضا لقاءات في سان ريمو بايطاليا جمعت أحمد بن بلّة ويوسف بن خدّة وكذا لوانشي غير أن المركزيين كانوا يميلون لفكرة تأسيس حزب شرعي بإمكانه قيادة المفاوضات مع الطرف الفرنسي. وانضمّ لاحقا المركزيون إلى ج.ت.و ووصلوا إلى مراكز قيادية مما سيفتح لاحقا صراعات مع القادة المؤسسين لجبهة التحرير الوطني[4].

ج)جمعية العلماء المسلمين:

كان موقفهم حسب محمد حربي الأكثر بطيء في الظهور فمع بداية اندلاع ثورة التحرير الجزائرية طلب بن بلا من البشير الإبراهيمي المتواجد بالقاهرة إصدار نداء للجزائريين كي ينخرطوا في الكفاح المسلح لكنه رفض رفضا باتا. مع ذلك صدر بيان عن هذا الأخير في 8 نوفمبر 1954 دعا لنصرة ثورة الجزائريين ضد الفرنسيين؛ غير أنّ البعض يشكك في حقيقة صدوره.

في الجزائر امتنعت صحيفة البصائر التابعة لجمعية العلماء المسلمين عن أيّ تعليق عن الحدث بقولها:"لا نملك حاليا معلومات مفصّلة وكافية (..) لا يمكننا إذا أن نقوم بأدنى تعليق".

في شهر جانفي 1955 وجّهت جمعية العلماء نداء إلى تجمع شعبي جزائري يضم كل المنظمات الوطنية والشخصيات المستقلة المعروفة بتعاطفها مع القضية الجزائرية.

قيام الشيخ خير الدين في بسكرة باتصالات مع السلطات الفرنسية لكن دون الوصول الى نتيجة، حيث كان العلماء يعتقدون في هذه الفترة بأن مسألة الاستقلال متعذّرة التحقيق لذا لم يتغيّر موقفهم إلا مع نهاية سنة 1955 كغيرهم من التشكيلات السياسية الأخرى.

---

[1] نفسه، ص 118.

[2] محمد حربي، **المصدر السابق**، ص 119.

[3] نفسه، ص 119.

[4] نفسه، ص 120.

في هذه الأثناء نجد أن العربي التبسي قد ضاعف اتّصالاته بجبهة التحرير الوطني حتّى أنّ فرنسا قد علمت به ووجهت له تحذيرا مبطّنا من خلال وزير داخليتها.

في 7 جانفي 1956 وبعد يأس جمعية العلماء من السلطات الفرنسية في الاستجابة لمطالب الجزائريين العادلة وتأثير تسارع الأحداث ونفاذ صبر البعض منهم خاصة من فئة الشباب نشروا بيانا يعبر عن تأييدهم للعملية الثورية والتحاقهم بها ومما جاء فيه:"انه لمن المستحيل حل القضية الجزائرية بصورة نهائية وسلمية من غير الاعتراف رسميا ودون مداورة بالوجود الحر للأمّة الجزائرية، كما بشخصيتها الخاصّة وحكومتها الوطنية وجمعيتها التشريعية السيّدة وذلك ضمن احترام مصالح الجميع وحفظ حقوق كل طرف"[1].

د-)الحزب الشيوعي الجزائري:

كانت مواقف الحزب واضحة منذ البداية في معارضته لجبهة التحرير الوطني والتي اتّهما بالادّعاء في التكلم باسم الجزائريين؛ أو وصفه لثورة التحرير الوطني بالفوضى والعنف والفاشية بل وطالب السلطات الفرنسية بالقضاء عليها؛ حتّى ان بيانهم الصادر في 2 نوفمبر 1954 كان يركز أكثر على مصالح فرنسا أكثر من حديثه عن ما يخدم الجزائريين؛ حيث وصف الثورة المسلحة بغير المسئولة وإنها من عمل أقلية لذا رفض الحزب الشيوعي العنف ودعا إلى حل ديمقراطي في إطار التعايش بين الجماعات السكانية في الجزائر[2].

في هذه الأثناء بدأ ظهور انقسامات في الحزب الشيوعي الجزائري؛ في شهر مارس 1956 أسّس هذا الأخير منظمة عسكرية خاصّة سميت بـــ"مقاتلي التحرير". حيث يبرر بشير الحاج علي هذه الخطوة بقوله:"لقد خلق الشيوعيون مقاتلي التحرير لسبب بسيط هو عدم الاستجابة لطلبهم المتكرر بعقد محادثات مع ج.ت.و (..) لم يكن في نيّة الشيوعيين الجزائريين إطلاقا خلق قوة يجري الاحتفاظ بها بصورة مستقلة (..) بل اعتقد أنّ في وسعي القول إننا نحن الذين اقترحنا دمج المقاتلين في جيش التحرير الوطني وأكّدنا أنّه لن يكون لرفاقنا رابط عضوي وسياسي بالحزب، لكنّهم سيحتفظون بقناعاتهم السياسية".

في شهر جويلية 1956 تمّ دمج مقاتلي التحرير أو ما تبقّى منهم في جيش التحرير الوطني، وتلا ذلك مباحثات بين عبّان رمضان ويوسف بن خدّة من جانب ج.ت.و وكل من الصادق هجرس وبشير الحاج علي عن الحزب الشيوعي الجزائري؛ حيث علّق يوسف بن خدّة عن هذا اللقاء بقوله:"ما كنّا نريده، كان منع وجود أي قوة عسكرية غير قوتنا أما الباقي فلم يكن له أيّة أهمية"[3].

هـ-)المصاليون:

تفاجأ المصاليون كغيرهم من الأحزاب الجزائرية باندلاع ثورة التحرير الوطني؛ مع ذلك يذكر محمد حربي بأن هناك روايات تشير الى "أنّ مسؤول دائرة عين تموشنت "محمد قفال" قد أعلم من أحد المناضلين منذ 29 أكتوبر بأن الأعمال المسلحة أصبحت وشيكة". كما ورد في شهادة محمد ممشاوي الإفادات التالية "أعلمني مزوار بأنّ المجموعة التي ينتمي إليها تلقت الأمر بأن تكون على أهبة الاستعداد في 31 أكتوبر. وسألني إذا كان يجب البقاء في المجموعة أو تركها فقلت له بأن يبقى"[4].

لقد فأجا اندلاع أول نوفمبر 1954 التيار المصالي ليس بسبب جهلهم بتاريخ اندلاعها بل بسبب عدم أخذهم على محمل الجد خصومهم الناشطين من جماعة المنظمة الخاصة. ولا يمكن حسب محمد حربي إيجاد "تفسير آخر لعجزهم عن الاستفادة من المعلومات القيّمة التي قدّمها لهم مناضلوه".

شرع المصاليون بدورهم في القيام بعمليات عسكرية بقيادة خلايا يتراوح عدد أفرادها من 3 إلى 5 مع تنظيمها اعتدادا على لامركزية التسيير بمعنى أنّ كل إقليم له استقلاله، حيث وقعت عليات في قسنطينة وسكيكدة في شهر ديسمبر 1954.

كما تمّ إنشاء منظمتهم السياسية العسكرية الجديدة وهي الحركة الوطنية الجزائرية (M.N.A) بدلا من حركة انتصار الحريات الديمقراطية؛ حيث قامت هذه الحركة بهجمات في الجزائر ودعت لمقاطعة الكحول والتبغ. كان من ابرز قادتها "العربي ولبصير"؛ الذي كان مكلّفا بالعلاقات مع القبائل. وكذا "وعلان" الذي كان مكلّفا

---

[1] محمد حربي، **المصدر السابق**، ص 121.

[2] نفسه، ص 122.

[3] المصدر نفسه، ص 123.

[4] نفسه، ص 128.

بالعلاقات مع باريس. بالإضافة إلى "زيتوني مختار" الذي كان ملّفا بالصندوق والمالية و"مصطفى بن محمد" الذي ترأس العمل المسلح[1]. كما تشكّل حسب محمد حربي "جنين جيش بقيادة "محمد بلّونيس"[2].

انتقد ديدوش مراد تحركات هذه المجموعات المسلحة للمصاليين في منطقة قسنطينة ووصف أعمالها "بأنها تخريبية لكونها تتم خارج إطار جبهة التحرير الوطني".

من حيث الوضع الميداني مقارنة بجبهة التحرير الوطني في هذه الفترة؛ "كانت الحركة الوطنية الجزائرية متفوقة في الجنوب وفي ولاية وهران وفي الجزائر والقبائل وفي إقليم بويرة ووادي الصومام، والتحق عدد كبير من المناضلين في فرنسا وبلجيكا للالتحاق بصفوف الحركة الوطنية الجزائرية". كان في اعتقاد هذه الأخيرة بأنه بفضل حركاتها المتسارعة قد عوّضت تأخرها عن جبهة التحرير الوطني.

في الواقع كانت جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية ثمرة شقاق من منبع واحد هو حركة انتصار الحريات للحريات الديمقراطية كما يحملان نفس الفكر الاستقلالي والمسلح لتغيير الأوضاع القائمة في الجزائر لكن الظروف والأحداث المتسارعة عاكست حركتيهما نحو التغيير. وكم سيدمي القلب تصادمهما في الوقت كانت الجهود تحتاج إلى ضمّ الصفوف في مواجهة العدو المشترك.

في نهاية مارس 1955 ، عقد اجتماع في الجزائر العاصمة بين إدارة جبهة التحرير الوطني و الحركة الوطنية الجزائرية (MNA) لمبادرة نهائية هذه المرة، حاول التوفيق بين وجهات نظر كلتا المنظمتين. شارك عن جبهة التحرير الوطني، كريم بلقاسم، عبّان رمضان ورابح بيطاط ؛ لم تكن هناك أجندة بالنسبة لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وعن الحركة الوطنية الجزائرية زيتوني وأولاني ومصطفى بن محمد. حيث بدأ النقاش؛ وكان "كريم صامتًا، كما تحدث عبّان، ووافق بيطاط. أحد المشاركين في هذا الاجتماع، رسول، يروي بعض من فصول المناقشة من ذلك فيما يتعلّق بالدور المصري: بالنسبة لشخصية عبّان رمضان، فان مساعدة مصر والدول العربية ضرورية في هذه اللحظة، وأنّ جبهة التحرير الوطني ستخرج من نفوذ جمال عبد الناصر في الوقت المناسب[3].

بخصوص هذه النقطة يصرح محمد ماروك عضو المكتب السياسي للحركة الوطنية الجزائرية قائلا: "كان التصلّب حتّى أفريل 1956 من جانب الحركة الوطنية الجزائرية، وبعد هذا التاريخ ستبادلها ج.ت.و بالمثل..".

حاولت الحركة الوطنية الجزائرية إلى غاية ربيع 1956 دمج جبهة التحرير الوطني فيها غير "أنّ قادة ج.ت.و في القاهرة كانوا واضحين في رفضهم اللحاق بمصالي، غير أن قادتها في الجزائر لكسب الوقت كانوا يراوغونهم حيث أن كريم بالقاسم عند الاتصال به من طرف الحركة الوطنية الجزائرية وتسليمه مبلغا من المال في العاصمة ووعدت بدعمه شرط الانتماء إليهم قام بتسويفهم، وعلى العكس من ذلك سعى لاجتذاب كوارد المصاليين الذين انتموا سابقا إلى المنظمة الخاصة، وكانت رؤية كريم بالقاسم أنّ استمرار الاتصال وعدم القطيعة مع الحركة الوطنية الجزائرية من شأنه تشجيع المناضلين من الالتحاق بـ ج.ت.و من الحركة الوطنية الجزائرية (M.N.A)" [4].

تبنت ج.و منذ ربيع 1955 توجها قائم على منع الحركة الوطنية الجزائرية على تقديم نفسها للرأي العام كمبادر بالعملية الثورية المسلّحة؛ هذا من شأنه أن يؤدي إلى تدهور العلاقات بين ج.ت.و والحركة الوطنية الجزائرية، ومن شأن هذه الخطوة أن صعّدت من حرب البيانات واستعراض القوة والتأثير بين الطرفين المتنافسين، ورغم أن ج.ت.و إلى غاية سبتمبر 1955 لازالت تطالب مصالي الحاج "بالانضمام إليها إلا أنها أصبحت تعتبره العدو الذي يجب القضاء عليه". ووصفته بكلام خطير أنه "كان كاسر وحدة الحركة الوطنية، وهو اليوم مساعد الاستعمار في صراعه ضدّ القوى المقاتلة". في الوقت الذي ردّت عليه الحركة الوطنية الجزائرية من خلال المنشور الذي كتبه زيتوني مختار بعنوان "سلّة السرطانات" [5]. في مؤشر خطير سيزيد من فجوة الصراع ويعمق الكراهية بين الطرفين.

---

[1] نفسه، ص 129.

[2] مناضل من أعيان برج منايل برز خلال الانتخابات البلدية في أكتوبر 1948. ينظر محمد حربي، المصدر السابق، ص129.

[3] Stora.B, La différenciation entre le F.L.N. et le courant messaliste (été 1954-décembre 1955). In: **Cahiers de la Méditerranée**, n°26, 1, 1983. Cités et nations au Maghreb. pp. 15-82, Fichier pdf généré le 23/03/2019, consulté le 3-10-2021, 11:54, p52.

[4] محمد حربي، **المصدر السابق**، ص 130.

[5] المصدر نفسه، ص 131.

بعد اعتقال مختار زيتوني غيّرت الحركة من تكتيكها وسعت في فيفري 1956 نحو تحقيق الوحدة على قدم المساواة؛ حيث صرّحت في فيفري 1956"ليس هدف الحركة الوطنية الجزائرية توجيه جهودها (..) ضدّ حركة شقيقة (..) إن الوضع يجعل من الضروري تحقيق وحدة وطنية (..) وان مواصلة العمل ضدّ الوحدة جريمة ضدّ الوطن". لكن للأسف كان رد جبهة التحرير الوطني لهذه المبادرة الجديدة حيث رفضت العرض وصرّحت بقولها "الخونة لا يجري التحالف معهم، بل صرعهم"[1]. في مؤشر واضح على تعاظم الكراهية والانتقام بين الطرفين وعلى أن الصراع وصل إلى لا عودة.

إن هذا الأمر أصبح مؤلم ومحزن أن يتصارع ويتقاتل الطرفين مع أنّهما كانا يحملان نفس الفكرة ووسيلة الكفاح والغاية وهي تحقيق الاستقلال بل أيضا إخلاصهما ودفاعهما على قضية الوطن لكن تصادمهما ودخولهما على خط واحد وكذا خلفيات الصراع القديمة بين المنظمة الخاصة منذ اكتشافها في 1950؛ وتصادمها مع قرارات مصالي الحاج والحزب بحلّها يبدو أنها لعبت دورا بارزا في تأجيج هذا الصراع والتنافس؛ وهو الذي فرض حسب اعتقادي ضرورة إبعاد واحدة للأخرى ليستمر العمل الثوري وكانت نهاية هذه الحرب المتبادلة بين الطرفين هو القضاء على نفوذ الحركة الوطنية الجزائرية في نهاية المطاف سنة 1958؛ لكن بعد ماذا؟ بعد أن أخذت معها الكثير من الوطنيين من كلا الطرفين في الجزائر وفرنسا بأيادي إخوانهم في الوقت الذي كنّا نتمنى أن توجه بنادقهما نحو العدو المشترك فرنسا الاستعمارية المحتلة، لكن ليس كل ما يتمناه المرء يدركه...

5-التحديات التي واجهت الثورة الجزائرية خلال عامها الأول.

رغم اندلاع الثورة التحريرية في فاتح نوفمبر 1954، إلا أنّها واجهت العديد من التحديات في الداخل والخارج، وشمل ذلك مختلف المجالات السياسية والعسكرية والإعلامية والمادية...الخ، لعلّ أبرزها إحجام قادة الحركة الوطنية في معظمهم عن الانضمام للثورة على الأقل في عامها الأول، والصدى الجماهيري النسبي الذي عرفته خلال هذه المرحلة بالنظر لعوامل عديدة منها عنصر السرية والمفاجئة في اندلاع الثورة وعدم معرفة الجزائريين بقادتها، ناهيك عن توجهات الحركة الوطنية المؤيدة إلى حدّ ما للعملية السياسية على حساب الخيار المسلح، وكذا المواجهة بين جبهة التحرير الوطني والمصاليين، إلى جانب التحديات المادية التي واجهتا القيادة الثورية والمتعلقة أساسا بالسلاح، واعتقال واستشهاد بعض قادة الثورة مثل استشهاد ديدوش مراد واعتقال كل من رابح بيطاط ومصطفى بن بولعيد وكذا صعوبة التواصل بين قادة المناطق في الداخل ومابين الداخل والخارج .

يضاف إلى ذلك الحملة الاستعمارية الشرسة التي واجهت بها فرنسا ثورة التحرير الجزائرية في جميع المجالات العسكرية والسياسية والإعلامية بهدف إجهاض الثورة في مهدها، خاصة فرض حالة الطوارئ في أفريل 1955 والذي منح الجيش الفرنسي صلاحيات واسعة في التعامل مع ثورة التحرير والجزائريين، ومحاصرة منطقة الأوراس وتكثيف عمليات التمشيط والقمع في حق الجزائريين كإجراءات عقابية، والإعلان عن مشروع جاك سوستيل الإدماجي والذي يدخل ضمن سياسات المراوغة والتهدئة التي تبتها الإدارة الاستعمارية لعزل جبهة التحرير الوطني ضمن حرب إعلامية نفسية لمنع الجزائريين من الالتحاق بالثورة ...الخ.

في دراسة للباحثة الفرنسية سيلفي تينولت معنونة بـــ "الجيش والعدالة في حرب الجزائر" قراءة وتحليل وتتبع لمسار الخروقات والتجاوزات التي قامت بها المؤسسة العسكرية خلال ثورة التحرير الجزائرية من خلال نقل الولاية القضائية في إصدار الأحكام والقرارات من السلطة المدنية إلى العدالة العسكرية؛ وبالتالي خضوع العدالة إلى ما وصفته الباحثة بـ"بضرورات" المعركة ضدّ " حرب تخريبية"[2].

استنتاج:

اندلعت ثورة التحرير في ظلّ ظروف جدّ استثنائية مما جعل قرار تفجيرها تحديا صارخا لكل العراقيل التي كان من شأنها تعطيل مسيرة الجزائريين في التحرّر والاستقلال، وهذا ما يفسر مواجهتها للعديد من المشاكل والتحديات خلال عامها الأول والتي كادت أن تعصف بهذه الثورة الفتيّة.

---

[1] نفسه.

[2] Thénault Sylvie. Armée et justice en guerre d'Algérie. In: **Vingtième Siècle**, revue d'histoire, n°57, janvier-mars 1998. pp 104-114. Document généré le 15/10/2015.